



مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية

JIL Magazine of Literary Studies

----- مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مركز جيل البحث العلمي -----

Lebanon - Tripoli /Abou Samra Branche P.O.BOX 8 - 96171053262 - www.jilrc-magazines.com - literary@jilrc-magazines.com



العام الثاني - العدد 5 فبراير 2015



مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية

JIL Magazine of Literary Studies



ISSN 2311-519X

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مركز جيل البحث العلمي

www.jilrc-magazines.com - literary@jilrc-magazines.com - www.jilrc.com

المؤسسة ورئيسة التحرير
أ.غزلان هاشمي

الشريحة العامة
د.سرور طالبي الملل

الأهداف

اهتمامات
المجلة
وأبعادها

التعريف
 بالمجلة

.نشر المعرفة الأصلية، وتعزيز الحوار العلمي العقلاني من خلال نشر الرأي والرأي المخالف.
.ثلبة حاجات الباحثين وطلبة العلم سواء من ناحية الافتقاء العربي في مواضيع محددة تتماشق وهدف المجلة أم من ناحية النشر وتشجيع البحوث الرصينة والمبتكرة.
.خلق وعي فرائي حدوده التمييز بين الكلمة الأصلية والكلمة المبتذلة التي لا تقدم جديداً في ظل استهانة النشر مع المنتجات الالكترونية.

ينفتح الخطاب الفكري والأدبي على عدة اعتبارات، ويتووضع ضمن سياق سومسيوثقافي وسياسي، يجعل من تعليلاته تأخذ موضعيات متباينة، بين الجمالي والفكري مسافة تماض، وبين الواقع والجمالي نقاط التقاء تكشفها المواقف، وإيماناً منها بأن الحرف التزام ومسؤولية، وبين الكلمة وهي وارتقاء، فإن مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية المجلة الأكاديمية الدولية المحكمة والتي تحترم بنشر البحوث الأدبية والمقاربات النقدية والفكرية تسعى لأن تقدم جديداً إلى الساحة الفكرية العربية.

مجلة علمية دولية محكمة، تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تشكل دورياً في كل عدد

الهيئة العلمية الاستشارية للعدد

أ.د.إحسان الديك (فلسطين)، أ.د.محمد جواد حبيب محمد البدراني (العراق)، أ.د.عبد الحميد النوري عبد الواحد (تونس)، د. محمد كمال سرحان (مصر)، د. عمر عتيق (فلسطين)، د.أسماء غريب (المغرب)، د. خليل شكري هياس (العراق)، د.حمد محمود محمد الدوخي (العراق)، د.وسام مجید جابر البكري (العراق)، د.مصطفى عطية جمعة (مصر)، د.فاضل عبود التميمي (العراق)، د.الهواري بلقندوز (الجزائر)، د.هامل شيخ (الجزائر)، د.نبيل الشاهد (مصر)، د.احسن عزوzi (الجزائر)، د. مليكة ناعيم (المغرب)، د.دين لعربي (الجزائر)، أ.جريبو فاطمة (الجزائر).

الفهرس

الصفحة	الافتتاحية
7	• أليات تلقي للنص العربي القديم في ضوء الاستشراق الإسرائيلي المعاصر-قراءة في نماذج / أ. أمينة بوكييل (الجزائر)
21	• «علاقة النص والصورة في استخدام أليات الامركزية في الكتب القصصية المصورة للأطفال» قصة "كائنات سقف الغرفة" نموذجاً / د. حميد أحmediان، أ. بشري سادات ميرقادري (إيران)
35	• الحدوث بين الذهان والوجود في الأعيان دلالات بنية المضارع نموذجاً / د. عبد القادر بن فرح (تونس).
47	• الوسائل التعليمية وأهميتها في نجاعة العملية التعليمية / د. إدريس بن خويا؛ أ. فاطمة برماتي (الجزائر)
57	• شعرية القراءة في قصيدة لاعب النرد/ أ. أمينة حاج داود (الجزائر)
65	• الأسس الجمالية للإبداع الشعري قراءة في كتاب حياتي الشعر لصلاح عبد الصبور / أ. فايزة لولو (الجزائر)
83	• الخطاب العجائبي في السيرة الشعبية العربية "سيف بن ذي يزن" نموذجاً/ د. الدكتور: ميلود عبيد منقور (الجزائر)
101	• إسلامية الماجموع (الموسوعات) الأدبية التراثية العربية / د. عطا أبو جبين (فلسطين)
113	• البناء التداولي للممارسة التفسيرية / قراءة في إمكانات التحقق / أ. الرحموني بومنقاش (الجزائر)
125	• تحطيم المكان ودلائله في "لك أهدي عودتي" لغزلان هاشمي المنطلقات والأفاق / أ. سماح بن خروف (الجزائر)
133	• سيميائية الشخصية في النص الدرامي مسرحية "كل واحد وحكمه" لكاكي أنموذجاً/ أ. وليد شموري (الجزائر)
143	• المقطع الصوتي في سورة مریم - دراسة إحصائية دلالية/ د. عزة عدنان أحمد عزّت - م. نرمين غالب أحمد (كردستان العراق)

البناء التداولي للممارسة التفسيرية / قراءة في إمكانات التحقق

أ. الرحموني بومناش / قسم اللغة والأدب العربي، جامعة سطيف ٢. الجزائر

ملخص البحث

إن ما تتغيا هذه الدراسة مبتغا، توسلا بالآلية التداوليه إجراء، النظر إلى خطاب التفسير بوصفه ملفوظا لسانيا، وقيمة ترانية حاملة لثراء منهجي ومعرفي، فهو خطاب واصف لكلام الله بتوضيحه لمعاني الآيات، وبناؤه القصدي تتوقف الدلالة فيه على السياق التواصلي، كما لا يخو هذا النوع من الخطاب من الأفعال الكلامية والجاج استكمالا للبنية التفاعلية للاستلزم الحواري، وفي خطاب التفسير تأويل من قبل التأويل التداولي، ولغته حاملة لرسائل عقدية وأدبية وغيرها، وهذه كلها فعاليات تداوالية يظل الدرس اللساني الحديث يثيرها.

الكلمات المفتاحية: البناء / التداولي/الممارسة / التفسير/ القراءة/ التتحقق

فاتحة القراءة:

يتأكّد التذكير في البدء أن التحليل التداولي للخطاب إنما يقصد به تلك الطريقة اللسانية النقدية، الفاحصة للظواهر اللغوية ، الخطابية والأدبية، حيث تدرس التداوليّة الخطاب الأدبي والنّص في علاقته بالسياق التواصلي، متّجاوزة بنية الجملة التحويّة والتركيّبة، إلى مقصودية المرسل إليه في أثناء تلقفه للخطاب، كما يركّز هذا التحليل على الأفعال الكلامية وعلى المعنى في السياق التواصلي واستنطاق العلامات الحجاجية المنطقية في الخطاب؛ ليكون هذا التحليل تقليباً وفحصاً نقدياً، يتّجاوز بناء الخطاب في دلالته المعجمية الظاهرة، إلى الدور الوظيفي للخطاب ضمن سياقه التلفظي، عطفاً على أنّ التداوليّة لا تستثنى في أثناء تشریحها النصي دراسة العلاقة السياقية لطرف الخطاب، المتكلّم والمتلقي؛ ذلك أنّ الفهم التداولي للخطاب يقتضي إشراك مجموعة روافده.

ولما كانت التداوليّات محاولة إلماً بجوانب النص المختلفة، وكان تفسير النصوص - وما زال - الشغل الشاغل للنقد والدراسين كلُّ في مجال اختصاصه؛ فإن هناك تقاطع بين التفسير والتداوليّة؛ أي إن التفسير خطاب تداولي ، كما أنها - أي التداوليّة - منهج لتحليل الخطاب التفسيري، وهذا واضح في البرنامج التأويلي الذي يستند عليه المفسرون، إذ إن « الوعي الحاصل لدى كل من علماء التفسير وعلماء القرآن بالخاصية الموسوعية للمعرفة التفسيرية، وهو وعي لا يضل مضمراً ومستترا عند المفسرين ليتولى علماء القرآن استكشافه وإظهاره بحسب ما ينسجم والمهمة النظرية التي يضطلعون بها. إنه وعي صريح وبازر في أعمالهم، وغالباً ما يفصّلون عنه بترجمته في إحدى المقدّمات النظرية التي يوطئون بها لتفاسيرهم»(١).

وبناء على ما سبق، يجري البحث إجراءات تداوليّة على نص التفسير باعتباره خطاباً وملفوظاً لغوياً ذات خصوصية متفردة، سواء أكان هذا الخطاب شفوياً أم كتابياً، ربطاً للفظ بالوظيفة، والسيق، والأداء الإنجازي، فكل قول بخطابية نص التفسير يجعل من خصوصياته الأخرى مناط بحث وتعالق مع مقتضى الدرس التداولي، يعني المقومات اللغوية المعرفية التي جعلت منه خطاباً تداولياً. فما هي هذه المقومات؟ أو ما هو الجهاز المفاهيمي لتمثيلية خطاب التفسير؟.

من تداوليات التفسير/ الوصف الوظيفي للبناء المقصادي للخطاب:

يقوم الخطاب على نظام لغوي مخصوص، صوتيًا وتركيبياً ومعجمياً، متفق عليه بين المرسل والمرسل إليه، ضماناً لفاعلية التواصل، ولأهمية اللغة من حيث هي فعل كلامي هدفها إقناع بشر برسالة ما، في هذه الأثناء تعالج اللسانيات الجملة باعتبارها منطلقاً للدراسة والتحليل، بينما تتجاوز التداولية هذه المعالجة إلى الخطاب كله، معتبرة إياه جملة نصية كبيرة، يمكن التعامل معها تماماً مثل التعامل مع الجملة اللسانية.

وهكذا نجد التحليل التداولي للنص يستنطق ما في الخطاب عموماً - وفي الخطاب التفسيري خصوصاً - من وظائف ومقاصد سياقية، بل يحيل على غایات النص التداولية ومقاصده المباشرة وغير المباشرة، وهنا لا تصبح لغة الخطاب التفسيري مجرد لغة حاملة للفظ في الآيات ومعناه، بل لغة وظيفية وتداولية تحمل أبعاداً سياقية دينية، وفقهية، وعقدية، وثقافية، وتاريخية، وسياسية؛ أي إن تفسير القرآن الكريم ليس علامات وبنيات داخلية مغلقة؛ بل بنية ودلالة وتركيب ووظيفة سياقية، تنسجم مع غاية التفسير الكبري، من إيضاح معاني آي القرآن الكريم، يقول الإمام الزركشي: «التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحکامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصریف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»(٢).

إن المقصدية في الخطاب ركن عتيد في التحليل التداولي، ذلك أنها تحدد: «كيفية التعبير والغرض المتوكى، وهي البوصلة التي توجه تلك العناصر، وتجعلها تتضامن وتتضاد وتتجه إلى مقصد عام، فالمقصدية تحدد اختيار الوزن، والألفاظ الملائمة، وتركيبها بطرق معينة لتؤدي المفهوم المقصود، ولذلك نجد البحر الواحد ينظم فيه الشاعر مدحأ أو فخرأ أو هجاء أو رثاء.... فالمقصد يتحكم في نسيج القصيدة أو المقطوعة، بل في البيت أو شطره مبنيًّا ومعنىًّا»(٣).

إذا كان الخطاب الشعري يتحكم فيه المقصدية بتعبير محمد مفتاح، فإن الخطاب التفسيري ولارتباطه بالنص القرآني يزخر بالمقصدية، وبالدلائل السياقية والتداولية والجاججية، وكل ما في خطاب التفسير دال؛ ويحمل مقاصد ووظائف سياقية، سواء أدى علمها للفظ والنص يعنيه أم دل علمها مقام الخطاب الخارجي.

لقد عنيت التداولية بالمتكلم وبصفته طرفاً في الخطاب يمتلك سلطة القول ، وبالمخاطب لامتلاكه أدوات التلقى، وكذلك بالقصدية باعتبارها منطقة مشتركة تجمع المتكلم والسامع، فقادت هذه النظرية على المقصدية، وجاءت نتيجةً حتميةً بعدما أُعطي الاعتبار في مرحلتين متاليتين للمتكلّم ومقاصده، ثم للنصّ خالصاً، حيث كان: «مسار تأويل الخطاب الأدبي و تلقّيه لا يمكن فصله عن مسارات تأويل مجالاتٍ أخرى من التّاج الفكري: النّص الفلسفى، النّص الدينى، النّص الصّوفى، الأحلام. هناك مرحلة كانت في الواقع ضدّ التّأويل، وهي مرحلة سادت فيها القصدية، وكلّ ما له علاقة بسلطة الكلام الفردي أو بالتفكير المطلق؛ إما أن ترفض التّأويل أو أن تُوقفه في نقطة حرجة لا يجوز تخطّيّها. هناك مرحلة الموضوعية، التي تهمّ الذّات والمقصدية، وعلى إثر ذلك يُعمَل (التّأويل) لصالح المعاينة وإدراك القوانين، وهذه الموضوعية إما أن تكون متعلقةً بالنصّ، أو بالنصّ ذاته لكن في إطار سياقه التاريخي والاجتماعي. المرحلة الثالثة أعادت الاعتبار لقضية التّأويل من خلال الاهتمام بالمؤولة، ذلك أنه في المرحلة الأولى كانت سلطة صاحب النّصّ شبه مطلقة، وفي المرحلة الثانية تمّ تهميش صاحب النّصّ أو إلغى تماماً، ولم يُلتَّفت إلى المؤولة لصالح موضوعية (حرفية). لكن في هذه المرحلة الأخيرة أُعطي الاعتبار للقارئ ولتأويلاته»(٤).

إذا كانت المرحلة الأولى ثبتت تبعية المقصدية للمتكلم، فإن المتكلّم قد يتحكم فيها أيضاً، حين يضطر المتكلّم إلى تكييف خطابه حسب رغبات المتكلّم، وهكذا يمكننا القول إنه: «لم تخُل كتابة من الإشارة إلى القصد والمقصدية، ومما يفيد

هذا المعنى؛ إن الباحثين جميعهم يجعلون المميز الأساسي بين الإنسان وغيره المقصدية، ولكن هناك من قصرها على ما ورد فيه جذرها صراحة أو ضمناً (هرمان باريت Parret)، ومنهم من جعلها مسبقة (غريماس Greimas) كما أن منهم من جعلها ميكانيكية موجهة (أوستين Austin) وكرائيس (Searle) وسيريل (Grice). بيد أنها لا تقتصر على المتكلم، ولكنها تشمل المخاطب أيضاً؛ ولهذا فقد تتفق المقصديتان درجات من الاتفاق، وقد تختلفان درجات من الاختلاف، مما أدى إلى طرح إشكاليتها الفلسفية والمهاجية، بحكم أنها غالباً ما تكون ظاهرة في النص، وإنما يفترض أنها تكمن خلفه. لذلك ، بذلت محاولات لصورتها (جان بيتيتو / ليو أبستل Leo Apstel) للخروج بها من ميدان علم النفس إلى مجال اللسانيات. إنها - مهما اختلفت وجهات النظر في كيفية تناولها - مجمع على وجودها. لأنها تكسب الكلام دينامية وحركة بل هي منطلق الدينامية»^٥.

وهكذا، تتوزع القصدية بين المتكلم والمخاطب، بل إنها عصب الكلام وسبب ديناميته حسب الباحث محمد مفتاح، ويعني هذا أن التفسير بوصفه كلاماً وجملة وملفوظات لغوية يحوي مجموعة من المقاصد، المباشرة أو الضمنية، سواء أفصح عنها المفسر أم أضمرها المفسر له، أي إن الرسائل التي يمررها المفسر كالدفاع عن مذهبها، أو ترجيح رأي نحو أو بلاغي، أو عرضه لقول صحابي أو غيرها من قصصيات التفسير، تمثل مقاصد رئيسة في خطاب التفسير، أما تعاطف المتلقي مع مفسره، وتأييده فيما ذهب إليه يمثل مقاصد ثانوية. أي إن القصدية هي: « تلك الشبكة من الأفكار والقيم والرموز لهذا العلم أو ما يمكن تسميتها بقاعدة توازنه الداخلي. إنها المفاتيح الأساسية المعتمدة بين الباث والتلقي في بناء التفسير واستيعابه»^٦.

البنية التفاعلية للاستلزم اللغوي في خطاب التفسير: استناداً إلى الوظائف الست التي أقرها رومان جاكبسون Roman Jakobson فإنه لا يستقيم النص خطاباً إلا بها، فالمرسل وظيفته انفعالية، والمرسل إليه وظيفته تأثيرية، والرسالة وظيفتها جمالية/شعرية، المرجع وظيفته مرجعية، والقناة وظيفتها إيصالية، واللغة وظيفتها وصفية تفسيرية، وهذا النموذج التواصلي لهذا اللغوي يحقق للنص التفسيري تواصليته: ذلك أن نص التفسير خطاب في المقام الأول، وعنصره الخطابية هي: الباث أو المرسل وهو المفسر، والمرسل إليه وهو المفسر له أو المتلقي لها الخطاب، ورسالة خطابية معينة تختلف من تفسير لآخر، مع سياق وظرف معين لهذا الخطاب، ووجود سنن أسلوبية متعارف عليه، والأكثر من ذلك أن تواصلي الخطاب التفسيري قد تحمل الوظائف الستة معاً تأثيرية، تأثيرية، شعرية، مرجعية، إيصالية، وصفية*.

والملاحظ أن التواصل في هذا النوع من الخطاب يكون ملفوظاً، ومن هنا تثير الملفوظات التخاطبية في التفسير جملة من الإشكاليات على مستوى التداول والتواصل والتحاطب، ذلك أن التفسير وباعتباره ظاهرة تخاطبية بين المتكلم والمخاطب يثير عدة قضايا، إذ إن التفسير في سلوكه الإبداعي يوظف الأمثال، والحكم، والشعر، والإزياحة والتضمين والتلميح، والأسطرة، بل ويلجأ إلى القواعد النحوية والدلالية واللسانية. وهكذا يصبح خطاب التفسير تواصلاً وتحاطباً وتبادلًا، بل صار بمقتضاه «مفهوماً يجاوز الحقل الديني، ليدرك حقولاً معرفية أخرى، إذ لم يعد آلة مقصورة، بل غداً منفذًا مفتوحاً يمد الإنسان بأسئلة تستجمع من أعماقه وتستمد من دواخله، يقول بها وجوده، ويقرأ من خلالها ممكنته: نصاً مكتوباً أو قدراً غائماً»^٧.

ولما كان خطاب التفسير : تخطاباً / محادثة / يقاصلـا ، فإن التخاطب من المنظور التداولي ينبغي على مجموعة من المبادئ، التي جمعها الفيلسوف والتداولي الأمريكي "بول غرايس" (Paul Grice) اشتهرت بـ"حكم المحادثة"، وهي مقاربة لإنتاج الجمل وتأويلها، وفق مفهومي الاستلزم الخطابي conversational implicature ومبدأ التعاون co-operative principle ، وهي مبادئ مبنية في ثانياً محاضرته المعروفة بـ"محاضرات في التخاطب" وفي مقالته الشهيرة "المنطق والتحاطب".

فاما الاستلزم الحواري فهو المعنى المستقى من السياق الدال على معنيين آخرين، مثل "لا تنه عن خلق حسن وامر بالمعروف"، في الجملة فعلين لغوين هما: النهي والأمر، يستدل علهمما بقرائين بنوية؛ هي لا الناهية وصيغة الأمر افعل، والاستلزم الحواري هنا هو النصيحة، وهو معنى مستقى من المعنيين السابقين دل عليه السياق، في حين يقوم مبدأ التعاون على المقوله التي يشارك فيها القائل والمتلقي بهدف فهم الخطاب وهي: "ليكن انتهاضك للتخطاب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه"، ثم فرعغرایس هذا المبدأ العام إلى مجموعة من القواعد التخاطبية التي أريد منها ضبط الحوار وتوجيهه بما يسمح للمتحدث وللمخاطب من تواصل ناجح.

وقد قسم غرایس هذا المبدأ إلى أربعة أقسام هي الكم، والكيف، والعلاقة، والجهة، وقد صاغها وترجمها الباحث طه عبد الرحمن في كتابه "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي" على النحو الآتي^(٨):

١ - فاعدتا كم الخبر:

- لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته.

- لاتجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

٢ - فاعدتا كيف الخبر:

- لا تقل ماتعلم أنه ليس صادقا أو ما تعلم كذبه.

- لا تقل ما ليست لك عليه بينة أو دليل يثبت صدق قوله.

٣ - قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال:

- لهناسبك مقامك أو مناسبة الكلام للسياق الاستعمالي.

٤ - قواعد جهة الخبر:

- لتحترز من الالتباس.

- لتحترز من الإجمال.

- لتكلم بإيجاز.

- لترتب كلامك.

وهكذا يمكن للتحليل التداولي أن يتعامل مع نص التفسير أو خطابه باعتباره بنية تخاطبية/توصالية بين طرفين، يجمع بينهم سياق هو المحدد لنوع التخاطب التداولي. يبسط تطبيقاته العملية على الخطاب انطلاقا من اعتباره استلزماما حواريا، يجمع بين الدلالات الصريحة والضمنية؛ حيث يتعلق الاستلزم الحواري بالدلالات الضمنية التي يقتضيها سياق التلفظ، بنقل الكلام من حيزه الحرفي والقضوي المباشر إلى المعنى الحواري الاستلزمامي غير المباشر، الذي يتحكم فيه السياق التداولي؛ بمعنى أن الجمل الخطابية قد تحمل معاني صريحة أو ضمنية؛ صريحة حين تحمل محتوى قضوي وقوة إنجازية حرافية وهو معنى مباشر وصريح، ضمنية حين تكون إما ذات معنى عرفي يتعلق بالإحالة والدلالة المنطقية، ومعنى حواري؛ أي تجمع بين الاستلزم (الدلالة المنطقية) والمعاني الحوارية (استلزم حواري).

والملاحظ على الاستلزم الحواري أنه لا ينفصل عن نظرية الأفعال الكلامية؛ ذلك أن: « ظاهرة الاستلزم الحواري درست، بعد كرايس، في إطار نظرية الأفعال اللغوية على أساس أنها ظاهرة تعدد الأفعال اللغوية بالنسبة للمحتوى القصوى الواحد، يصنف سيرل الجمل، من حيث عدد الأفعال اللغوية المواكبة لها، صنفين: جملٌ يواكبها فعل لغوي واحد، وجملٌ يواكبها أكثر من فعل لغوي واحد. في حالة مواكبة فعلين لغويين اثنين للجملة الواحدة، يميز سيرل بين الفعل اللغوي المباشر والفعل اللغوي غير المباشر، بين الفعل اللغوي الحرفي المدلول عليه بصيغة الجملة ذاتها والفعل اللغوي المفاد من المقام »^(٩)، فلاستلزم الحواري هو المعنى المستقى من السياق الدال على معنيين آخرين؛ مثل "لا تنه عن خلق حسن وأمر بالمعروف". ففي الجملة فعلين لغوين هما: النهي والأمر، يستدل عليهما بقرائن بنوية هي: لا الناهية، وصيغة الأمر افعل(أفعل). والاستلزم الحواري هنا هو النصيحة، وهو معنى مستقى من المعنيين السابقين (النهي والأمر) دل عليه السياق.

ويرى الباحث أحمد المتوكل بأن فلاسفة اللغة العادلة لم يهتموا بقضايا أخرى من: « تداوليات اللغة الطبيعية كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخبارية للجملة عنائهم بالإحالة والاقتضاء والأفعال اللغوية والاستلزم الحواري. هذه الجوانب المغلفة في الدرس الفلسفى هي أنواع العلاقات الإخبارية القائمة بين مكونات الجمل. فبالإضافة إلى العلاقات الدلالية كالمنفذ والمقبول المستقبل والأداة، والعلاقات التركيبية كالفاعل والمفعول، تقوم بين مكونات الجملة علاقات تداولية كالمبدأ والذيل والمنادي والمحور والبؤرة والمعطى والجديد وغيرها »^(١).

وفي ضوء مفهوم الاستلزم الحواري المتعلق بالتحليل التداعى للخطاب، يمكننا تصنيف الجمل اللغوية في التفسير إلى جمل صريحة المعنى ذات أفعال قضوية ذات قوة إنجازية، ومعاني ضمنية إ حالية وعرفية ومنطقية. فيكون الاستلزم الحواري استكشافاً للمعاني الإنجازية المتضمنة في السياق أو المقام، انطلاقاً مما تمده التداوليات الوظيفة من أدوات فاحصة للأدوار التركيبية النحوية، والأدوار الدلالية والتداولية، مع تصنيف أفعال الخطاب التفسيري إلى أفعال تلفضية وأفعال قضوية وأفعال اقتضائية وأفعال عرفية غيرها.

ولعل الحوارية هي دلالة المفهوم الخطابي في تمواره بين متحاورين ومتخاطبين، فهي التي تقوم على تنسيق العلاقات بين المتحاورين وعلى تبادل المفهومات بينهما، فهي إذن: « مكون لكل كلام، وتعرف كتوزيع لكل خطاب إلى لحظتين تلفظيتين توجدان في علاقة حالية، ويقدم المبدأ الحواري من خلال الحدود الآتية: كل تلفظ يوضع في مجتمع معين لابد من أن ينتج بطريقة ثنائية، تتوزع بين المتكلمين الذين يتمرسون على ثنائية الإصابة وثنائية العرض، على حد تعبير فرانسيس جاك، وإن كل كلام إلا مالكان تقربيان، وربما كان من المضبوط القول بأن سيدة الكلام الحواري هي العلاقة التخاطبية ذاتها»^(١)، فكل كلام حوار له مالكان أو أكثر، وكل حوار تحكم فيه علاقات تخاطبية.

ولما كان كل تلفظ حواراً، كانت الحوارية أقساماً حسب أقسام الخطاب نفسه، حوارية فلسفية ، وحوارية أدبية ، وحوارية سياسية دينية وغيرها ، وهي أيضاً حوارية صريحة أو مضمرة، وحوارية متعددة الأصوات، أما علمستوى تتحققها فإننا : « نجد في الدرجة الأولى أنها تمنع للتلفظ طبيعة نسبية تفاعلية. وتحكم في الدرجة الثانية عند المتكلمين - وأكثر في اللحظات التلفظية - نشاطين لا يفتران عن إرادة القول والفهم : في الدلالة والفهم، حين تكون العلاقة التخاطبية غير متعادلة أو حين تكون موضوعاً لنفي صراعي في الخطاب. وتحكم الحوارية في الدرجة الثالثة الدلالة العميقه للتلفظ: مادامت الآلية الإحالية والمضمون القضوي، والقوة الإنجازية للجملة في وضعية تخاطبية، وتعد أثار الحوارية في مفهوم المتكلم هامة بصفة خاصة؛ إذ تلغى استقلال الفاعل المتكلم بوجه الدلالات الموصولة. وبحيل التحليل المتعالي، في علاقة بهذا لا على الفاعل، بل على العلاقة

الاتخاطبية نفسها»^٢)، فتحتتحقق الحوارية في الدرجة الأولى بأ أنها تمنع التلفظ تفاعلية. وفي الدرجة الثانية الدلالة والفهم، وفي الدرجة الثالثة الدلالة العميقه للتلفظ: مادامت الآلية الإحالية والمضمون القضوي، والقوة الإنجازية للجملة في وضعية تخطابية.

وهكذا نصل إلى أنّ حوارية خطاب التفسير تتضمن قوة إنجازية ، وحوارية متعددة بكثير من الأطروحات والإيديولوجيات، ووجهات النظر، بل تعددًا في الرواية المترافقين، وتعددًا في الأساليب، وتعددًا للأصوات ما بين صوت الفقيه واللغوي النحوي والشاعر والمثل السائر، فعندما «يعد المتكلم إلى اتخاذ موقف لا يدل على التبني لما يقول فإن هذا يؤدي إلى خلق مفارقة واضحة، وقد يتم ذلك عن طريق علامات التنصيص....عندما نذكر كلمة أو عبارة برمتها بهذا الطريقة فإننا نصفى عليها التنصيص لجماعة معينة أو شخص محدد»^٣).

توقف الدلالة على السياق التواصلي: إن تسييق الخطاب إجراء رئيس تقوم عليه الاستراتيجيات التداولية، ذلك أن السياق من العوامل المعينة على فهم مقاصد الخطاب، إذ إن إدراك حيثيات السياق إدراك للمعنى، فإن لم يدرك السياق للمعنى قربك إليه، وهكذا نجد التحليل التداولي للخطاب يتک على القرائن اللغوية والمؤشرات التلفظية المحددة للسياق اللغوي، وعادة ما تكون هذه المؤشرات وحدات لغوية من قبيل الضمائر، وأسماء الإشارة ، وظروف الزمان والمكان، والصيغ الانفعالية الذاتية وغيرها ، وهنا تنفتح التداوليات على السيميوطيقا النصية والخطابية لاعتبارها القرائن اللغوية علامات سيمائية ، لها إحالات خارجية.

إذا كانت القرائن اللغوية تمثل سياقاً تلفظياً، فإن السياق أيضاً هو: «مجموعة الظروف الاجتماعية التي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقة الموجودة بين الظواهر اللغوية والإجتماعية، وتعرف بالسياق الاجتماعي للاستعمال اللغوي، أو سياق الحال»^٤، فالسياق الاجتماعي من المعينات أو القرائن التي ترد في الخطاب الشفهي أو الكتابي، وتحيل على أطراف التواصل؛ وهذا هو المبدأ العام الذي انطلقت منه هذه النّظرية في تفسير الأفعال اللغوية.

ويرى الباحث أحمد مختار عمر أنّ «مدرسة لندن عرفت بما سُمي بالمنهج السياقي Contextual Approach، أو المنهج العملي Operational Approach، وكان زعيم هذا الاتجاه Firth الذي وضع تأكيداً كبيراً على الوظيفة الاجتماعية للغة... ومعنى الكلمة عند أصحاب هذه النّظرية هو (استعمالها في اللغة)»^٥؛ إذاً ارتبطت النّظرية السياقية contextual theory باللّسانى البريطانى فيرى، وتقوم هذه النّظرية على النّظر إلى المعنى بوصفه وظيفةً في سياقٍ. وأحدثت بذلك تغيراً جوهرياً في النّظر إلى المعنى، وقد استُخدم السياق في هذه النّظرية بمفهوم واسع بحيث يشمل السياق الصّوتي، والصّرفي، والنّحو، والمعجمي، ولا يظهر المعنى المقصود للمتكلم إلا بمراعاة الوظيفة الدلالية للألفاظ المستخدمة»^٦.

كما ارتبط مصطلح السياق بمصطلح المقام، والمعنى السياقي بالمعنى المقامي؛ حيث إن «المعنى المقامي: معنى فهم من الموقف الخارجي الذي قيل فيه الخطاب أو من القرائن الخارجية التي تصحب الموقف الاجتماعي الذي قيل فيه النص، فالمقام، هو العالم الخارجي الذي أُنتج فيه النص، ويدخل في تحديد دلالته والمراد به، فقد نعجز عن فهم المراد إذا اجتُنِعَ النص من سياقه الخارجي، وسوء التفسير من عدم النّظر في القرائن الخارجية، مثل: المكان والزمان، والأفراد المشاركون في الحدث، والمناسبة التي قيل فيها، وقناة التّواصل، وقد أعطى علماء المسلمين سياق المقام (السياق الخارجي) أهميةً كبيرةً في تفسير النص القرآني وفي استنباط الأحكام الشرعية، فبحثوا أسباب التّزول والظّروف الخارجية التي تتعلق بالنص. واللفظ يعطي أكثر من دلالة، ويحدّدها السياق اللغوي والسياق الخارجي... وهناك سياق خارجي يُفسّر في ضوء المعنى»^٧.

تتجلى الأهمية التي أعطاها علماء المسلمين لسياق المقام (السياق الخارجي) في تفسير النص القرآني اعتمادهم المأثور وتتبع أسباب التنزيل، بعدها قرينة تعين على فهم مراد الشارع؛ بل إن «اقتضاء صحة التفسير، وعلميته للمأثور أمر تقتضيه أيضاً ظروف تنزله منجماً على مدى ثلاثة وعشرين عاماً تقريباً، إذ احتفت ببعض آياته ظروف ومناسبات يطلق عليها» أسباب النزول «مما لم يتح لغير من عاصر التنزيل مشاهدتها، والوقوف على وقائعها، كما يطلق عليها بعض من تخصص في علم أسباب النزول "القصة التشريعية". وهي عنصر بالغ الأهمية من ثقافة المفسر... ولاسيما إذا كان النص القرآني ذا وجوه من المعاني أو يحتمل دلالات، فكان سبب النزول إذن قرينة على تعين مراد الشارع منها أو ترجيحه على الأقل»^١.

الأفعال الكلامية و الحجاج فعاليات تداولية: يتجاوز خطاب التفسير وظيفة النص التواصلية، التي تسعى إلى تبادل الأخبار والأقوال والمعلومات، إلى السعي التأثيري في المتلقى من خلال الأفعال الإنجازية، أو إلى تغيير معتقده، وبرمجة سلوكه من خلال ثنائية حلال/حرام. فالتفسير، فيما يذهب إليه الإمام الزركشي: «هو علم يفهم به كتاب الله المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحکامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ومعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»^٢. وهذا مؤداه أن خطاب التفسير من منظور تداوليات جون أوستين وجون سيرل عبارة عن أفعال كلامية تفوق الملفوظات وتجاوزها إلى أفعال غایتها إنجاز سلوك.

وتبني نظرية أفعال الكلام على ثلاثة عناصر أساسية : أولها فعل القول، وهي الألفاظ المتضمنة في الجمل، الدالة في طياتها على قضايا وحملolas إخبارية، والمشتملة على المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي، مثل: «أحسن محمد»، وثانية: الفعل المتضمن في القول: وهو الفعل الإنجازي الذي يحدد مقصد القول، مثل صيغ الأمر، وثالثاً الفعل الناتج عن القول، وهو ما ينتج عند المخاطب من أثر بعد فعل القول، كالإرشاد والنصح والتوجيه والتحث... وعادة ما تجمع هذه العناصر الثلاث في الفعل الكلامي فتجعله كاملاً.

فالفعل الكلامي فعل قول، أو فعل متضمن في القول، أو فعل ناتج عن القول، أو هو بحسب أغراض إنجازه:

- تقرير: إنه توصيف لأحداث وواقع معينة.
- طلب أو أمر أي طلب أو أمر بإنجاز فعل ما.
- بح أو إفصاح للحالة النفسية للمتكلم.
- وعد من المتكلم بإنجاز فعل ما في المستقبل.
- إعلان وإعلام أي التصريح والإفادة بإنجاز فعل.

وبناء على هذا، يوفر خطاب التفسير للتحليل التداولي جملة من أفعال الكلام، من الأفعال القضية والأفعال الإنجازية الخبرية، وأفعال السياق، إلى مقام الخطاب الوظيفي و الحجاجي، فكيف يحقق خطاب التفسير الوظيفية والحجاج في ضوء المقاربة التداولية ؟

يمثل الحجاج في تصور طه عبد الرحمن: «كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها»^٣، وأن: « لا خطاب بغير حجاج، ولا مخاطب من غير أن تكون له وظيفة المدعى ولا مخاطب من غير أن تكون له وظيفة المعارض»^٤، فكل خطاب يتضمن الحجاج، مما يجعل العلاقات القائمة بين الملفوظات حاجية، ومما يجعل الحجاج يحقق

للخطاب انسجامه واتساقه، ومن ثمة فهو فعالية تداولية، باعتبار هذه الأخيرة تتطرق للغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية.

ولا يمكن للخطاب التفسيري أن يشذ عن الصفة الججاجية للخطاب ، ذلك أن المفسر لا يقصر نظره على ظاهر النص اللغوي فحسب، ولا على مضمون الآية المفسرة فحسب بل يتعداه إلى دراسة السياق الذي جمع بين الظاهر اللغوي والمضمون، لذلك يستوجب الوقوف على السياق ويبحث في دلالة الاقتضاء للمفظوظات التي تهدف إلى الإقناع والتفنيد، وهكذا ألفينا الحجاج ضربين : صريح وضمني، الصريح يتعلق بالظاهر والضمني يشمل المضمون والسياق.

إن المقاربة الججاجية التداولية توفر للنص التفسيري فضاء للدرس والاكتشاف، وذلك عن طريق تحليل الروابط الججاجية اللغوية التي تحكم في بنائه الظاهري والباطني، مع البعد الإقناعي فيه : وهو البعد الذي يعني بدراسة مسار الحجاج انطلاقا من طرح الحجة إلى أن تؤتي أكلها، مع توضيح طريقة التلازم بين الحجج من حيث القوة والضعف، ومدى استجابة المتلقى لها.

٥/ اللغة من الإنشاء الطبيعي إلى التفكير التداولي: يساعد التحليل التداولي للخطاب على بناء تصور دقيق للنص، وذلك بالاستعانة بالسياق والأفعال الكلامية، وفهم استلزماته الحواري ودلالته الضمنية والصريحة، ومع ذلك يواجه محلل الخطاب صعوبات في تطبيق المنهج، باعتبار أن المقاربة التداولية عالجت اللغة العادية التواصلية في أكثر أمثلتها وتطبيقاتها، ولم تطبق على اللغة الشعرية والأدبية، كما أنها تعاملت نظريا وتطبيقيا مع الجملة أكثر مما تعاملت مع الخطاب، ومعلوم أن تحليل الخطاب يسعى إلى البحث في العبارة بوصفها شيئاً قائماً بذاته. بينما يكون البحث في ما وراء العبارة - وهو حال التداولية - تحليلاً للفكر، ففي «تحليل الحقل الخطابي، لا يتوجه الاهتمام إطلاقا إلى البحث خلف ما هو ظاهر عن الثرثرة شبه الصامتة لخطاب آخر، بل إلى إظهار لماذا صعب عليه أن يكون غير ما كان، وكيف ينفرد بذلك الحق على غيره من الخطابات الأخرى»^{٢٢}.

وبناء على اختلاف اللغة الطبيعية عن خطاب اللغة الشعرية والأدبية، توجّهت اهتمامات التداوليين وعلى رأسهم جون أوستين إلى تحليل اللغة العادية ؛ ذلك لأننا إذا دققنا النظر في اللغة الأدبية ألفيناها غير جدية ومشوشة ولا ترجع إلى أفعال الكلام، ولذلك يكون المقال الإنجازي فارغاً أو خالياً إذا نطق به مثل على الخشبة أو أدمج في نص شعري^{٢٣}. وهذه اللغة العادية أيضاً خاصة لمقاييس ومعايير تداولية ، ومعنى حسب جون سيرل، وكل استعمال لهذه المقاييس في المجال الأدبي هو محض إيهام، ومرد ذلك أن «المتكلم ليس ملزماً بصدق إخباره الأدبي مثلما هو ملزماً بصدق إخباره العادي، وقول سيرل هذا هو الخلاصة التي انتهى إليها كثير من الباحثين في الخطاب الأدبي»^{٢٤}.

ومع هذا يبقى التحليل التداولي يتمتع بخصوصية ولدونه، فأغلب الأعمال ذات الولاء التداولي تنتهي إلى الحقل العلمي الإنساني بصفة عامة: فأوستين فيلسوف، وغمبرز لساري إثنولوجي، وغوفمان سوسولوجي، ومن تداولية كونية لمدرسة فرانكفورت مع هابرمان، إلى تداولية عقلانية لمدرسة القدس مع كاشر، إلى تداولية حوارية مع فرancis جاك، إلى إثنوغرافية التواصل مع هايمس، بل إننا نقف على مبادئ تداولية حتى في الفيزياء الكوانطية^{٢٥}.

إن الذي نحرص على بيانه هو تأكيد قابلية نظرية أفعال الكلام والتصورات التداولية لمعالجة أي خطاب كما تعالج اللغة العادية تماماً، فالإجماع الحاصل في طرح التداوليين لمناسبة التداولية للغة العادية لا ينفي مناقشة أطروحتهم، يقول محمد مفتاح: «إن هذا الإجماع لا يمنع من مناقشة بعض الأفكار الواردة في برهناتهم، مثل: المقابلة بين الادعاء الواقع، وبين العادي/ اللعادي وغيرهما، فهي ليست متقابلات متناقضات، إذ قد يكون بين المتقابلين طرف محايد. كما أن برهنة سيرل لم

تشمل جميع الأنواع الخمسة (ال فعل الإخباري، والفعل الأمرى، والفعل التصريحى، والفعل البوحى الشعورى)، وإنما ضرب مثلا للإخبار والالتزام، وقد نسلم له بما قاله في المثلين من ادعاء، ولكننا لا نسلم له بأن النوع التعبيري فيه ادعاء، بل يمكن القول إنه واقعى في كل استعمالات اللغة وبخاصة الشعر، وهذا ما أثبتته دراسات كثيرة، بحيث جعلت الوظيفة الانفعالية أو التعبيرية من بين الوظائف الأساسية للغة، فالوظيفة الانفعالية أو التعبيرية هي جوهر الشعر الذي هو عبارة عن توجع وآهات إلى حد كبير. فهناك خلط، إذا، يضاف إليه غموض آخر نجده في التفرقة بين الخيال/اللأختيال، ودلالة الكلمات في كل منها، فهي ليست لها الدلالة العادية في الخطاب الخيالي، إن هذه الثنائية مجحفة أيضا، فالخطاب الخيالي يكون محتواها بلا شك على قسط واقعى، ومنه ما يتمدد عليها، وقد يتجلى خرق العادة اللغوية في أنواع أدبية خاصة، مثل :الأدب الفنتازى، وأدب الغرائب والعجائب، وفي بعض النصوص الشعرية الحديثة. ومهما يكن، فإن هذا الجيل من فلاسفة اللغة أبعد البحث في الأدب مؤقتا، ولكن سيرل بدأ ينفتح عليه أخيرا بوضع مفاهيم إجرائية مفيدة لدراسة النص الأدبي، وبخاصة في كتابه: المعنى والتعبير والمقصدية، كما نجد لدى كرايس مفهوم التضمن الذي يتبع الفرصة للبحث عن التشاكل الجامع، وترتبط الكلمة بعضه ببعض، على الرغم مما يعترضه من انقطاعات وثغرات»^{٢)}.

وبناء على هذا، فإن كل خطاب يحتوى على قسط من الواقع، إن لم يكن واقعيا كله، ولذلك يرتبط الخطاب بلحظة الخطاب نفسه، فيختلف كل خطاب عن الآخر لما فيه من خصوصية خاصة، ليأتى الدرس التداولى باحثا في الخصوصية التداولىية والقدرة الكافية لهذا الخطاب، فيجيب عن أسئلة تستوعب مجالات معرفية وثقافية متنوعة داخل الخطاب، يمكن أن نجمل هذه المجالات في ست قضايا هي^{٣)}:

١/ الذاتية، فما الذي يتغير في مفهوم الفاعل إذا، حين ننظر إليه كمتكلم، وأكثر من هذا، كمتحدث؛ حين نقابره لا انطلاقا من الفكر، بل انطلاقا من التواصل.

٢/ الغيرية، ويتم الإهمام بالقضية التي تخص الآخر انطلاقا من المخاطب. فالآخر هو الذي أتكلم معه، أو لا أتكلم معه، والذي أتمواض معه في مجتمع تواصلي.

٣/ الكوجيتو الديكارتى، فأفكر هو تفكير حقيقى في كل مرة أتلفظ فيه بذلك. فهو حقيقى من خلال ضرورة تداولىة، كما أن تناقضه خاطئ دائما تداولىا.

٤/ الاستنباط المتعالى للمقولات، ويتعلق الأمر بتحصيل القيمة الموضوعية للأنماط الأساسية في تركيب الفكر، إذ إن الاستعمال الموضوعي تنتظممه مبادئ. من هنا تقود وجهة النظر التداولىة إلى الأخذ بعين الاعتبار المظهر اللغوي المحسن لهذا الاستنباط، وكذلك المظهر التداولى للوجهة التفاعلية، لما يعد كقضايا كبيرة في العالم.

٥/ يعبر عن هذا المظهر التفاعلي بطريقة أكثر وضوحا في المناقشات التي تشخيص تاريخ العلوم.

٦/ يمكن للتيمة التداولىة أن توضع في عمق المنطق؛ إذ يجد المنطق من هنا، مصادره الإغريقية.

خاتمة وهكذا تستدعي قضايا التداولىة الخطاب في سياقه التفاعلي/ التخاطبى /التحاورى، بالتركيز على أفعال الكلام وعمليات التفاعل: إحالة سياق مقصدية وظيفية تأويل استلزم الحواري...، ليغدو الخطاب- والتفسيري خصوصا - مستفيدا من آليات المقاربة التداولىة، ويغدو التحليل التداولى له فاتحالآفاق جديدة لتحليل التفسير قديمه وحديثه. ويؤffer زادا نظرتنا مهماً لدراسة أقسامه وفهم آليات اشتغاله، ولكنه في المقابل اهتمّ هذا التحليل بمقاصد القول وأغفل طرائق القول.

الهوامش:

- (١) محمد الحيرش، النص وآليات الفهم في علوم القرآن دراسة في ضوء التأويليات المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط٢٠١٣، ص٩١.
- (٢) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث مصر، (د ط، د ت). ج١، ص١٣.
- (٣) محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم، دار الثقافة الدار البيضاء، ١٩٨٩، ص٥٣.
- (٤) حميد لحميداني ، القراءة وتوليد الدلالة، المركز الثقافي العربي، ط٢٠٠٢، ص٨.
- (٥) محمد مفتاح، دينامية النص، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧. ص٣٩٣.
- (٦) احميده النيفر، الإنسان والقرآن وجهها لوجه (التفاسير القرآنية المعاصرة) قراءة في المنهج، دار الفكر، سوريا، ٢٠٠٦. ص٦١.
- * قد يحمل تفسير القرآن الكريم كل هذه الوظائف لقيام منظومته على الموسوعية، يقول ابن جزي في مقدمة تفسيره بأن تفسير القرآن يستدعي اثنا عشر" فنا من العلوم، وهي التفسير، والقراءات، والأحكام، والنحو، والحديث، والقصص، والتصوف، وأصول الدين، وأصول الفقه، واللغة، والنحو، والبيان" ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٩٥٩٦.
- (٧) علي الشبعان، الحجاج والحقيقة والتأويل بحث في الأشكال والاستراتيجيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط١٠٢٠١٠، ص٧٦.
- (٨) طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط١٩٩٧، ص٢٣٨٢.
- (٩) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت، ط٢٠١٢، ص٣٠.
- (١٠) السابق، ص٣٢.
- (١١) فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص٢١.
- (١٢) جميل حمداوي، المقاربة التداولية في الأدب والنقد، مجلة العربية والترجمة، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، العدد ٩، ٢٠١٢، ص٩٨٩.
- (١٣) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٤٥٩.
- (١٤) Jean dubois, *dictionnaire de linguistique*, pp 120, 121.
- (١٥) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط١٩٩٥، ص٦٨.
- (١٦) محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتحاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط٢٠٠٤، ص٧٢٨.
- (١٧) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص٧٢١٧.

- ١٨) فتحي الدرني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، دار قتبة، دمشق، ط٢٠١٩، م١، ص٦٧-٦٨.
- ١٩) محمد الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضال إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ١٩٧٢، ج١، ص٢٩.
- (٢٠) طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكثير العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط٢٠١٩، م١، ص٢٧.
- (٢١) نفسه، ص٢٦.
- (٢٢) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، لبنان، المغرب، ط٢٠١٩، م٢، ص٦٧.
- (٢٣) محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص ص٤٤.
- (٢٤) السابق، ص١٤٥.
- (٢٥) يننظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر سوريا، ط٢٠٠٧، م٢، ص١٧٩.
- (٢٦) محمد مفتاح ، تحليل الخطاب الشعري.ص ص٤٥-٤٦.
- (٢٧) فنسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية. ص١.

مصادر ومراجع البحث

- ١/أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية ، دار الكتاب الجيد المتحدة بيروت، ط٢٠١٤.
- ٢/احميدة النifer، الإنسان والقرآن وجهاً لوجه (التفاسير القرآنية المعاصرة) قراءة في المنهج، دار الفكر السورية؛ ٢٠٠٢.
- ٣/أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط١٩٩٥.
- ٤/ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١٩٩٥.
- ٥/بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث مصر، (د ط، د ت).
- ٦/جميل حمداوي، المقاربة التداولية في الأدب والنقد، مجلة العربية والترجمة، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، العدد ٢٠١٩.
- ٧/محمد الحيرش، النص وآليات الفهم في علوم القرآن دراسة في ضوء التأويليات المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط٢٠١٤.
- ٨/محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم، دار الثقافة الدار البيضاء، ١٩٨٩.
- ٩/محمد مفتاح، دينامية النص، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.
- ١٠/محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.

- ١/ محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والاتصال، دار الكتاب الجيد المتحدة، لبنان، ط٢٠٠٥.
- ٢/ حميد لحيداني ، القراءة وتوليد الدلالة، المركز الثقافي العربي، ط٢٠٠٣.
- ٣/ علي الشبعان، الحجاج والحقيقة والتأويل بحث في الأشكال والاستراتيجيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط١٢٠١٠.
- ٤/ طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكثير العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط١٩٩٧م.
- ٥/ فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية. فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، (دت. دط).
- ٦/ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص ، بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، (دت. دط).
- ٧/ فتحي الدريري، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، دار قتبة، دمشق، ط١٩٨٨م.
- ٨/ ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، لبنان المغرب، ط١٩٨٧م.
- ٩/ فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر سوريا، ط٢٠٠٣م.

Dubois Jean, dictionnaire de linguistique, librairie larousse, paris.